

التحالف العربي ومثلث الموت...

هل هي جغرافيا جديدة لخريطة الحرب؟

ما مخطط «الإخوان»؟



الأمناء | القسم السياسي :

شهدت محافظة صعدة، عملية عسكرية للتحالف العربي وقوات الجيش، كما لم يشهد مثلها من المناطق، كُسر فيها شوكة مليشيا الحوثي الانقلابية.

استطاعت قوات التحالف، تلقين المليشيات الانقلابية دروساً كبيرة أعادت من خلالها على ما يبدو رسم جغرافيا جديدة لخريطة الحرب القائمة منذ صيف 2014. تضم المنطقة الواقعة بين مديريات مجز وقطابر وباقم بمحافظة صعدة، 14 قرية تتفاوت في أحجامها وتقطنها قبائل معارضة للمليشيات الانقلابية، وتحيطها الجبال من ثلاث جهات، من جهة مديرية قطابر سلسلة جبال آل كراد، ومن جهة مديرية مجز سلسلة جبال مجز الشاهقة ومن جهة باقم سلسلة جبال أبواب الحديد. هذه المنطقة تصفها وسائل إعلام موالية للحوثيين بأنها «مثلث الموت»، وتعتمد المليشيات بها على توزيع القناصين على قمم الجبال وزرع الألغام على سفوحها، في محاولة لفرض سيطرتها النارية.

ويقول محمد العرب مراسل صحيفة البيان إن التحالف كسر أول أضلاع المثلث بالسيطرة على سلسلة جبال أبواب الحديد الشهيرة التي تعتبر الأكثر تعقيداً، ثم كسر الضلع الثاني بالسيطرة على سلسلة جبال آل كراد بمساعدة قبائل مديرية قطابر، ما دفع المليشيات المنكسرة والمتمخنة بالجرح للتمترس في الضلع الثالث على تخوم مديرية مجز. في هذا الصدد، وضع التحالف خطة عسكرية

محكمة تعتمد على أسلوب الالتفاف والتطويق وعزل مديرية مجز عن مديرتي باقم المحررة وقطابر التي تسيطر المليشيات على 70% منها، ونجحت العملية التي أطلق عليها «كسر أضلاع المثلث» في تحرير القرى وكسر ضلعين من مثلث الموت، وتفكيك الألغام وطرد المليشيات نحو الضلع الأخير.

العملية شهدت تكاملاً عسكرياً محكماً، وأثبتت هشاشة الدفاعات الحوثية بحسب الصحيفة التي أوضحت أن مثلث الموت كان محل تفاخر للملاكمة الإعلامية الحوثية والإيرانية والقطرية وأطلقت عليه الكثير من الأوصاف التي توضح استحالة السيطرة عليه من قبل التحالف.

وأشارت إلى أن كسر أضلاع المثلث عكس قدرة التحالف على هزيمة الجغرافيا والألغام والمليشيات في ضربة عسكرية خاطفة، نتج عنها السيطرة على منطقة استراتيجية تمر بها خطوط إمداد الانقلابيين التي باتت بلا رأس بعد مقتل العميد أحمد المداني القائد الميداني لها في مثلث الموت.

انقلبت الشرعية على التحالف

«دعم في العلن، طعن وغدر في الخفاء»... معادلة رفح أساسها حزب الإصلاح، الذراع السياسية لجماعة الإخوان الإرهابية، في تعامله مع التحالف العربي، ضمن إحدى خطوات استراتيجية خلط الأوراق والعزف على جميع الأوتار.

عندما تدخل التحالف العربي باليمن في مارس 2015، كان الهدف، ولا يزال، استعادة شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، لكن على ما يبدو فإن نظام هادي نفسه، لا سيما عبر قادة الإصلاح النافذين، قد انقلب على التحالف الذي جاء لإزاحة الانقلاب عليه.

البداية كانت مع عبد العزيز جباري مستشار هادي، الذي ظهر في مقابلة مع قناة فضائية «إخوانية»، تابعة للقيادي بحزب الإصلاح حميد الأحمر وتبث من العاصمة السعودية الرياض، حيث شنّ هجوماً على التحالف العربي.

جباري قال: إنه يتوجب العمل على تصحيح الوضع القائم في علاقة التحالف العربي والشرعية، زاعماً أن التحالف يعيق عودة الشرعية إلى المناطق المحررة. وأضاف أن مسؤولي الشرعية يشعرون بالحسرة والألم من الوضع القائم، وتحذرت عن توجيه الرئاسة والحكومة خطابات ورسائل للتحالف بخصوص الوضع القائم والعوائق التي تعيق عودة الشرعية إلى داخل اليمن.

وواصل القيادي الإخواني، النافذ في الشرعية، هجومه قائلاً: إن التحالف يتحكم بالمشهد العسكري بشكل كامل وأوقف التقدم في جبهة نهم وصنعاء، مضيفاً: «ملك جيش بمئات الآلاف، إذا تم دعمه بأبسط المقومات العسكرية لكانت المعركة قد جسمت».

في الوقت نفسه، ترك مسؤول إخواني نافذ في الشرعية مهام وظيفته التنفيذية، تاركاً لنفسه العنان ليهاجم دولة رئيسية أخرى في التحالف، وهي الإمارات

كيف نسفت الأمم المتحدة مسار التسوية في الجديدة؟ وبماذا؟

اليمن قائلاً «مساعداًكم التي تصفونها بالإنسانية تجردونها من معاني الإنسانية الحقيقية بتوظيفها مخابراتياً وتجسسياً».

وجاءت تصريحات الناطق باسم الحوثيين في أعقاب انتقادات قوية وغير مسبوقه وجهها برنامج الأغذية التابع للأمم المتحدة، على لسان مديره ديفيد بيزلي، وحذر فيها من احتمال البدء في تعليق المساعدات الغذائية إلى اليمن تدريجياً هذا الأسبوع، بسبب ما قال إنه «تحويل المساعدات لأغراض غير مخصصة لها وغياب استقلالية العمل في المناطق الخاضعة لسيطرة مليشيات الحوثي».

وقال بيزلي في كلمة أمام مجلس الأمن «إذا لم نلتق هذه التأكيدات، فسنبدأ بتعليق المساعدات الغذائية تدريجياً، وعلى الأرجح نهاية هذا الأسبوع، وإذا بدأنا التعليق، فسنواصل برنامجنا لتغذية الأطفال الذين يعانون سوء التغذية والنساء الحوامل والأمهات الجدد».

وأشار الصحافي اليمني سيف الغراباني إلى أن الحق الصوتي جاء نتيجة الإجراءات التقييمية، التي شرع برنامج الغذاء العالمي، أخيراً، في تطبيقها لجهة ضمان وصول المعونات للمستحقين الحقيقيين، وكذا خفض منسوب السرقة المنظمة لشحنات المساعدات الأممية من جانب مليشيا الحوثي. وأشار الغراباني في تصريح لـ «العرب» إلى اعتماد الحوثيين بشكل كبير على شحنات المساعدات المقدمة، من وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والمنظمات الدولية الأخرى، لتمويل جزء كبير من أنشطتهم المسلحة، عبر سرقتها وتحويل مسارها إلى السوق المحلية، بدلا من أفواه الجوع، إلى جانب مقايضة الأسر المعوزة بإرسال أبنائها للقتال.

المتحدة على آلية عمل للتفتيش في موانئ الحديدية يبدأ تنفيذها خلال أيام دون إشراك فريق الحكومة الشرعية الممثل في اللجنة المشتركة للإشراف على تطبيق اتفاق ستكهولم من شأنه أن يفاقم الخلاف بين الحكومة والمبعوث الأممي مارتن غريفيث. وأشار مصطفى في تصريح لـ «العرب» إلى أن المضي بتنفيذ اتفاق ستكهولم بين غريفيث والحوثيين دون إشراك الحكومة اليمنية في إقرار الإجراءات والمراقبة والتحقق من التنفيذ لا يحقق سلاماً أولياً في الحديدية كمقدمة لسلام شامل.

وتوقع أن تزيد الخطوة الجديدة الوضع العسكري تعقيداً ما ينذر بتجدد الحرب في محيط ميناء الحديدية خاصة وأن الهدنة التي وقعت بناء على اتفاق ستكهولم كانت حذرة جداً من قبل الطرفين وتخللها الكثير من الخروقات، ما يدل على تحفز كافة الأطراف المتقاتلة وتأهبها لاستئناف القتال.

واستبق الناطق باسم المليشيات الحوثية محمد عبدالسلام، التجميد المحتمل لعمليات برنامج الأغذية العالمي لأنشطته في مناطق سيطرة الحوثيين على خلفية اتهامات بسرقة المليشيات للمساعدات الإنسانية، من خلال تصريحات جديدة اتهم فيها المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالعمل مع ما وصفه «أجهزة مخابرات دولية تبيع معلوماتها وبياناتها وإحداثياتها لدول».

ووجه عبدالسلام في بيان إعلامي، الثلاثاء، خطابه إلى المنظمات الأممية في



عمل التفتيش الأممي من جيوتي إلى ميناء الحديدية، قبل التوافق على طبيعة القوات والسلطة المحلية والأمنية التي ستتولى مسؤولية الإشراف على هذه العملية المعقدة، مجازفة غير محسوبة العواقب وتمكين للمليشيات من التلاعب بالقرارات الأممية، وتهديد لأمن المنطقة نتيجة للمخاطر المحتملة جراء استمرار الحوثيين في تلقي شحنات الأسلحة القادمة من إيران. وقال عزت مصطفى الباحث السياسي اليمني ورئيس مركز فنار لبحوث السياسات : إن إعلان الحوثيين عن اتفاقهم مع الأمم

شرعية على المؤسسات التي تمت إعادة هيكلتها بعد الانقلاب الحوثي في سبتمبر 2014 باعتبارها الجهات المعنية بالإشراف على الموانئ الثلاثة، وفي مقدمة تلك المؤسسات هيئة موانئ البحر الأحمر.

واعتبر محللون سياسيون أن سعي الحوثيين للقفز على نصوص اتفاقات السويد، والمضي قدماً في استراتيجية تشريع وجود مليشياتهم في الحديدية بتواطؤ دولي، يهددان بنسف مسار التسوية السياسية في اليمن.

وأكد هؤلاء على أن الشروع في نقل آلية

«الأمناء» غرفة الأخبار:

كشف وزير النقل في حكومة الانقلاب الحوثية زكريا الشامي عن إجراء أحادي جديد تم الاتفاق عليه مع رئيس بعثة المراقبين الدوليين في الحديدية مايكل لوليسغار، قد يتسبب وفقاً لمصادر سياسية في عودة التوتر مجدداً بين الحكومة الشرعية اليمنية والأمم المتحدة.

وقال الشامي في تصريحات صحافية - الثلاثاء - إنه تم الاتفاق على آلية عمل جديدة للتفتيش في موانئ الحديدية يبدأ تنفيذها خلال الأيام القليلة القادمة تحت رقابة أممية. ورفض مصدر حكومي يمني التعليق على تصريحات القيادي الحوثي التي تؤكد على مضي الأمم المتحدة قدماً في تكريس سياسة الأمر الواقع، مشيراً إلى أن ممثلي الحكومة في لجنة تنسيق إعادة الانتشار لم يخطرأبأى إجراء جديد حول تغيير آلية تفتيش السفن الواسلة إلى موانئ الحديدية.

وطالب الشامي خلال اجتماع مؤسسة موانئ البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة الحوثيين، الأمم المتحدة بالزام الحكومة الشرعية بـ «تنفيذ ما عليها من الالتزامات وتنفيذ بنود اتفاق السويد».

ويسعى الحوثيون لتمكين قوات عسكرية تابعة لهم بتولي مهام خفر السواحل والنوط بها حماية موانئ الحديدية والصيف ورأس عيسى، إضافة إلى محاولة إضفاء